

الفصل السادس

الأحزاب .. وقوائم المرشحين

لأن شرعية الحكم ترتبط ارتباطا أساسيا بقدرته على تمثيل القوى السياسية الموجودة في الساحة أو على الأقل بتمثيل قوى الأغلبية السياسية في الوطن . فلقد طالبنا بإلحاح بأن تتوخى كافة الأحزاب السياسية المشاركة في المعركة أن تتقدم للناخبين بقوائم ترشيح تعبر تعبيرًا صادقًا عن حجم وحقيقة القوى السياسية التي تمثلها هذه الأحزاب .

وناشدنا كل الأحزاب وأولها الحزب الحاكم أن تتقدم للناخبين بقوائم تعبر تعبيرًا صادقًا عن فكر وعقائد ومناهج هذه الأحزاب .. لكي لا تختلط الأوراق ولا تضع الرؤية أمام الناخب ، فيعرف لأي منهج سياسي وأي فكر عقائدي يعطى صوته . فلا يجوز مثلا أن يتقدم حزب يميني بمرشحين أكثر ميلا لليسار إلا إذا كان هذا الحزب قد تبنى فكرا مخالفا لفكره المعلن في برنامج تأسيس الحزب .. وإلا إذا كان قد أعلن عن هذه الخطوة الهامة في برنامج جديد يعلن عقب مناقشة للفكر الجديد في مستويات الحزب المختلفة ويقره مؤتمر الحزب كما هو معروف في العمل الحزبي في الديمقراطيات الحديثة .

ولا يجوز أن يتقدم حزب يمثل عدة قوى سياسية متحالفة ومتفقة على حدود دنيا للائتلاف بقوائم ترشيح تعطى الغلبة لمثل تيار معين

مما يعطى صورة خاطئة عن حجم وتأثير هذا التيار داخل قوى الحزب المؤتلفة .

● وقبلنا أن مسؤولية الحزب الحاكم في اختيار مرشحيه هي مسئولية مضاعفة باعتباره الحزب الذي يمثل الأغلبية البرلمانية في مجلس الشعب الأخير . والحزب الذي يتولى الحكم في البلاد ويتطلع إلى مواصلة مهمته في البناء والتنمية ودعم الاستقرار والديمقراطية لخمس سنوات أخرى .

● وناشدنا الحزب الحاكم أن يتقدم بقوائم مرشحين تمثل حقيقة فكره وتتشدد في اختيار من يمثلونه ومن يتقدمون للجماهير باسمه .

● وتمنينا لبلادنا ولأنفسنا أن تكون قوائم الحزب الوطني الحاكم هي المثل والنموذج في الالتزام الصارم بالنزاهة السياسية والطهارة مهما كانت أهمية الحسابات الانتخابية أو تأثير لعبة الانتخابات المعروفة والتي تتأثر بها أكبر الأحزاب السياسية بشكل أو بآخر في مختلف أنحاء العالم .

● تمنينا ذلك للحزب الحاكم ولأحزاب المعارضة على السواء .. لأن سلامة الحياة السياسية في مصر هي مسئولية الجميع .. ولأن أى خلل في تمثيل القوى السياسية القائمة في مجلس الشعب القادم ، يدفع الجميع ثمنه .. لا المعارضة وحدها .

● فمن صالحنا بكل تأكيد أن يكون في البلاد حزب اغلبية قوى مؤثر له دور فعال في الحياة السياسية .. وله كوادره النشيطة المقبولة شعبيا التي تمثل في المجلس النيابى آمال وآلام الجماهير وتتبنى مطالبها وتدافع عن مصالحها ، فيكون الحزب هو المدرسة السياسية التي تمد جهاز الحكم بالكوادر احتمرسه على العمل السياسى والقادرة على حل مشاكل الجماهير وعلى التعامل السياسى مع هذه المشاكل .

المعارضة الرشيدة والأغلبية الوطنية

● من صالحنا ذلك بكل تأكيد كشعب وكمواطنين .. لكنه من صالحنا أيضا وبنفس الدرجة من الأهمية والضرورة أن تكون في البلاد أحزاب معارضة قوية تمثل القوى السياسية التي لم تندرج في حزب الأغلبية لسبب أو لآخر تمثيلا جيدا ، وتعبّر عن أحجامها تعبيرا دقيقا وتمثل في المجلس النيابي القادم فكرها ومنهجها ورؤيتها المختلفة لحلول المشاكل وتقوم بدور الرقابة الشعبية المفيد والمطلوب دائما على الحكومة وعلى الأغلبية البرلمانية التي تؤيدها .

● بشرط واحد أن يكون هدف الجميع أغلبية وأقلية هو صالح مصر كل من وجهة نظره .. وبشرط أن يكون الحرص على مصر وعلى مستقبلها هو الأمانة التي يتحملها الجميع وفاء لهذا الوطن وهذا الشعب الذي حمل الجميع إلى مقاعدهم البرلمانية .

● لسنا بكل تأكيد من أنصار حكم الاقليات التي لا تمثل مجموع الشعب ولا تتبنى مصالحه ولا تستند إلى سند شرعى حقيقى من تأييد الشعب .

● ولسنا بكل تأكيد أيضا من أنصار حكم أغلبية الصوت الواحد والرأى الواحد ، ولا من انصار حكم أغلبية لا تراجع تصرفات جناحها الحاكم ولا تشير عليه ولا تطرح عليه رؤاها المتعددة لما يعرضه عليها من قوانين وقرارات ، وهو ما سماه الدكتور محمد حسين هيكل في عشرينات القرن « بطغيان الأغلبية » واعتبره خطرا على الديمقراطية وكان يقصد به طغيان الأغلبية الوفدية في أول برلمان عرفته مصر سنة ١٩٢٤ ، وإذا كنا ندرك أن هذا التعبير قد أطلقه الدكتور هيكل من موقع الأقلية الذى كان حزبه « الأحرار الدستوريون » يحتله في هذا البرلمان ، فإن ذلك لا يقلل من أهمية استفادتنا به مع اختلاف الظروف .

فبلادنا ليست في حاجة إلى ذلك أو إلى ذلك ، لكنها تحتاج إلى أغلبية تؤمن بحوار الآراء داخلها وخارجها .. داخلها في مستوياتها المختلفة .. وخارجها مع آراء المعارضة وأحزاب الاقلية السياسية .

وبلادنا تحتاج إلى معارضة رشيدة تتجاوز مرحلة المراهقة السياسية والتراشق بالاتهامات والحوار بالصوت العالى إلى مرحلة رشد سياسى تؤمن فيها بوطنية الأغلبية والتي لا يمكن إلا أن تكون كذلك بدليل تمثيلها لأغلبية الشعب ، وتتجاوز معها فيها بالرأى المخلص .. وبالموضوعية التي ترى الخطأ والصواب في تصرفات الأغلبية لا الخطأ وحده كما يحدث الآن .

ولأن الانتخابات القادمة هى وسيلتنا إلى كلا الهدفين فلقد ناشدنا الجميع أن يتقدموا للناخبين بأفضل عناصرهم وبأمانة سياسية تحقق كل الشروط والاعتبارات السابقة فماذا جرى بعد أن أعلنت القوائم وتقدمت الأحزاب بمرشحيها للناخبين ؟ .

قوائم الوفد والتجمع :

هل عبرت عن عقائدها ؟!

اننى وكما قلت من قبل أومن بوطنية الجميع وأن ضل بعضهم الطريق ، ومن موقع الإيمان بذلك ، اسمح لنفسى بأن ابدى بعض الملاحظات الضرورية فأرى أن الشرط الهام لضرورة تمثيل القوائم لفكر وعقائد الأحزاب لم يراع في كثير من قوائم المعارضة .

وأرى أن شرط تمثيل القوائم لحقيقة وحجم القوى السياسية المندرجة داخل بعض احزاب المعارضة لم يراع أيضا في كثير من قوائمها .

وأرى أن هذين الشرطين قد انتهكا بعنف لا يتفق مع الامانة

السياسية ولا مع المصلحة العامة في قوائم حزبي الوفد والتجمع على وجه التحديد .

الوفد .. والذين

يكفرون المجتمع ؟ !

فبالرغم من أن التحالف المفاجئ بين الإخوان المسلمين وحزب الوفد قد أثار ردود فعل عنيفة داخل الوفد وخارجه ..

وبالرغم من أن هذا التحالف يتناقض تناقضا أساسيا مع منطلقات حزب الوفد وفكره ومنهجه .

- وقد كنت أحد الذين نبهوا إلى خطورته منذ البداية ، إلا أنه في النهاية ليس خروجاً على قواعد العمل الحزبي التي تجيز للأحزاب التحالف مع من تراه مرحلياً لخوض معركة انتخابية .

□ لكن ما يخالف قواعد العمل الحزبي بكل تأكيد .. لأنه يعرض سلامة واستقرار هذا المجتمع فهو أن تتضمن قوائم حزب الوفد مرشحين يكفرون المجتمع في منشوراتهم وافتاتهم الانتخابية . يكفرون المجتمع الذي يتقدمون إليه لطلب تأييده ولنيل ثقته وتمثيله في مجلس الشعب ! كما حدث بالفعل في إحدى دوائر الإسكندرية .

□ وليس في برنامج حزب الوفد السياسي ولا في برنامجه الانتخابي ما يفيد فيما نعلم أن الوفد يؤمن بتكفير المجتمع وهي بالضرورة تجاوزات سببها الأساسي عدم احترام قاعدة تمثيل المرشحين لفكر ومنهج الحزب المعلن ، وسببها إخضاع القوائم للحسابات الصحيحة لقوى المرشحين في بعض الدوائر .. وسببها وهو الأرجح هو خضوع الوفد لضغط بعض العناصر المتطرفة المتحالفة معه حديثاً التي أيدت هذا الترشيح وباركته فكانت نتائجه وبالأعلى على الوفد .. فوجئت به قيادته

السياسية وعجزت عن التصرف إزاءه فأسلمت الأمور للمقادير .
فصلاح من إذن تتضمن قوائم حزب الوفد أسماء بعض العناصر
المتطرفة والمعروفة بتطرفها .. والتي لا تؤمن بالمجتمع الذى تتقدم إليه
لنيل ثقته ؟

لا أظن أن ذلك سوف يخدم الممارسة السلمية للديمقراطية في بلادنا
ولن يسهم في تقديم معارضة رشيدة تشارك أغلبية منفتحة لكل الآراء في
حكم البلاد .

التجمع والانحياز الماركسى

رغم القناع الناصرى !

ثم بأى منطق يسمح حزب آخر هو حزب التجمع بأن يغلب تيارا
سياسياً معيناً فيه على كل التيارات التى يمثلها فيتقدم بقوائم ترشيح
تمثل أغلبية كاسحة لأنصار هذا التيار وهم أصلاً قلة في قواعده ، وقلة
أقل بين الجماهير .

●● إن حزب التجمع يقول إنه يمثل قوى اليسار والناصرين والقوميين
والماركسيين لكن قوائم الترشيح التى أعلنها قد غلبت ممثلى التيار
الماركسى فيه على باقى التيارات بشكل فاضح ، فلقد قدم الحزب كوادره
الماركسية النشيطة في معظم الدوائر ، وقدم الحزب من الماركسيين
٥ أو ٦ أضعاف من قدم من ممثلى التيار الناصرى فيه والذين اختار
منهم التجمع حوالى ١٧ مرشحا لا غير . فكيف يتفق ذلك مع ما يعلنه
الحزب كل يوم من أنه الأمين على فكر ثورة ٢٣ يوليو وأنه الممثل الشرعى
لمنجزاتها ومنطلقاتها وأجيالها الجديدة ، وفكر ثورة ٢٣ يوليو مهما قيل
عنه ، لم يكن فكرا ماركسيا ، وكيف يتفق ذلك حتى مع رغبة الحزب
نفسه في اجتذاب أصوات الناصريين التى يسعى إليها سعيا حثيثا

للحصول عليها ؟

لا تفسير لذلك إلا بأن الحزب يغلب التيار الماركسى على باقى التيارات ويغلب الفكر الماركسى على غيره من المناهج السياسية لكنه لا يستطيع أن يتقدم للناخبين بلافتة ماركسية صريحة تفرز أصوات الناخبين بعيدا عنه . لذلك فهو يسعى للتلاحم مع الناصريين وأجيال ثورة ٢٣ يوليو للحصول على أصواتهم ، فى نفس الوقت الذى يعرف فيه الناصريون داخل حزب التجمع أن دورهم فيه دور هامشى لا يؤثر على توجهات الحزب الأساسية ؟ وهم فى ذلك يواجهون موقفا دقيقا فيما أظن .. فهم مطالبون بالتصويت لصالح العناصر الماركسية التى تصدر قوائم التجمع وإن فعلوا فإن هذه العناصر نفسها سوف تستأثر بالتمثيل النيابى لتيار واحد من تيارات حزب التجمع هو التيار الماركسى وحده ، وبذلك فإنهم لا يخدمون معتقداتهم ولا يخدمون فكر ثورة ٢٣ يوليو ولا فكر الناصريين الذى يختلف اختلافا جذريا مع الفكر الماركسى . لقد توقعنا من قبل أن يقدم حزب التجمع بعض كوادره الماركسية النشيطة للترشيح فى الانتخابات ، لكننا لم نتوقع ولم نتصور أن يتقدم الحزب بأغلبية من الكوادر الماركسية النشيطة فى الدوائر العديدة . فهل يمثل الماركسيون داخل التجمع كل هذا الحجم السياسى أم أن قوائم الترشيح قد انحازت إلى صالح الكوادر الماركسية فقدمت قوائم لا تعبر عن حقيقة القوى السياسية داخل الحزب ؟

إن من المؤكد أن هذه الكوادر الماركسية وإن كانت لها السيطرة داخل التجمع بحكم ديناميكيته وتمرسها على العمل السياسى ، فإنها لا تمثل الاغلبية بين قواعد الحزب .. وبالتأكيد فإنها لا تمثل إلا « الأقلية » ! بين الشعب المصرى .

فلصالح من إذن التقدم بكل هذه الكوادر على حساب شرط هام من

شروط القوائم هو شرط تمثيلها الأمين للقوى السياسية داخل الأحزاب ؟ .

الوطني : الالتزام

وتجاهل الحسابات الانتخابية

تبقى بعد ذلك إشارة لابد منها إلى قوائم حزب الأغلبية الذي طالبته كما طالبت أحزاب المعارضة بقوائم تراعى كل هذه القواعد .. ولن أطيل الحديث عن قوائم الحزب الوطني لكي لا يتهمنا أحد بمجاملة الحزب الوطني على حساب أحزاب المعارضة لكنني سأقول بكلمات مختصرة أن الكمال غاية كبرى لا يصل إليها أحد لكننا مطالبون جميعا بالسعى إليه ، ولكل منه حسب اجتهاده .. ولكل منه قدر طاقته .. وقدر رغبته فيه .

وفي ضوء هذه القاعدة أستطيع أن أقول إننى كمرآب قد لمست حقيقة هامة في قوائم الحزب الوطني للانتخابات القادمة هي أن هذه القوائم قد شهدت تغييرات أساسية شملت وجوها عديدة بجرأة متناهية تناست تماما الحسابات الانتخابية وموازين القوى الانتخابية في عديد من الدوائر بهدف الحرص على تقديم أفضل العناصر وأكثرها حركية وأكثرها تمثيلا لفكر الحزب وتوجهاته ومنطلقاته .

وقد تمت هذه المهمة البالغة الصعوبة بأمانة سياسية مبهرة وفي أخرج الأوقات التي تواجه أى حزب سياسى وهو وقت الانتخاب حيث تحرص الأحزاب على إرضاء الجميع ولو بالتنازل حتى عن بعض قواعدها أو التنازل عن بعض شروطها للترشيح أو بالتنازل حتى عن بعض اشتراطاتها المتعلقة بالنزاهة والطهارة والقيم الأخلاقية .

ولعل ما تم من تغييرات أساسية في قوائم الحزب الوطني - وبغير

إساءة لأحد - كان هذا التعبير العمل عما عناه الرئيس حسنى مبارك
حين قال إن لكل مرحلة دعائها ورجالها وكوادرها .
فلكل مرحلة رجالها ودعائها بالفعل فمن أدى دوره فليسلم الراية
للأجيال التالية لتحمل الأمانة وتحمل المسؤولية .. وهذه هي حركة الحياة
ودرس التاريخ .. ومتطلبات المرحلة .

